

Distr.: General
18 August 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني باسترداد الموجودات
فيينا، 7-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022
البندان 2 و 5 من جدول الأعمال المؤقت*
لمحة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات
المتعلقة باسترداد الموجودات
المساعدة التقنية

التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة بالفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بمقتضى قراره 4/1 المعتمد في دورته الأولى، الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات، لكي يسدي المشورة إلى المؤتمر ويساعده في تنفيذ ولايته المتعلقة بإعادة عائدات الفساد.
- 2- وفي القرار نفسه، كلّف المؤتمر الفريق العامل بجملة مهام منها مساعدة المؤتمر على اكتساب معارف تراكمية في مجال استرداد الموجودات، وتيسير تبادل المعلومات والممارسات الجيدة والأفكار بين الدول، وبناء الثقة وتشجيع التعاون بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات.
- 3- وقرر المؤتمر، في دورته من الثانية إلى التاسعة، أن يواصل الفريق العامل أعماله. وعقد الفريق العامل اجتماعاته من الأول حتى الخامس عشر سنوياً في فيينا في الفترة من عام 2007 إلى عام 2021.
- 4- وقد أعدت هذه الوثيقة لإطلاع الفريق العامل أثناء اجتماعه السادس عشر على حالة تنفيذ توصياته وقرارات المؤتمر المتعلقة باسترداد الموجودات. وهي تهدف إلى مساعدة الفريق العامل في مداولاته وفي تحديد أنشطته في المستقبل.

* CAC/COSP/WG.2/2022/1.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150922 150922 V.22-11040 (A)



ثانياً - لمحة عامة عن حالة تنفيذ قرارات مؤتمر الدول الأطراف وتوصيات الفريق العامل

- 5- ركزت اجتماعات الفريق العامل السابقة على ثلاثة مواضيع رئيسية، بما يتماشى مع الولايات المسندة إليه بموجب قرار المؤتمر 4/1، وهي: (أ) اكتساب معارف تراكمية؛ و(ب) بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية للطلبات؛ و(ج) المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات.
- 6- وفيما يتعلق باكتساب المعارف التراكمية بشأن استرداد الموجودات، أبدى الفريق العامل اهتمامه المستمر باستحداث منتجات معرفية وأدوات ذات صلة من شأنها أن تُسهّل إجراء إصلاحات تشريعية في مجال استرداد الموجودات.
- 7- وشُدّد على أهمية الثقة والائتمان بين الدول المقدمة لطلبات استرداد الموجودات والدول المتلقية لتلك الطلبات، وخصوصاً باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز الإرادة السياسية ونشر ثقافة تبادل المساعدة القانونية ولتمهيد السبيل لنجاح التعاون الدولي.
- 8- وناقش الفريق العامل أنواع المساعدة التقنية ذات الصلة باسترداد الموجودات، مثل بناء القدرات والتدريب وتحليل الثغرات والمساعدة على صوغ تشريعات جديدة وتيسير عملية تبادل المساعدة القانونية، وسلّم بوجود حاجة ملحة ودائمة إلى توفير التدريب.
- 9- وما فتئ الفريق العامل يشدد مراراً على أهمية دوره في الإسهام بالمعرفة والخبرة الفنية في نتائج الاستعراضات المتعلقة بالفصل الخاص باسترداد الموجودات في الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- 10- وإضافة إلى ذلك، أشار الفريق العامل مراراً إلى ضرورة تدعيم التنسيق بين مختلف المبادرات القائمة في مجال استرداد الموجودات. ونوّه، في هذا الصدد، بالعمل الذي تقوم به مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") المشتركة بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) والبنك الدولي، وذلك بالتعاون مع البلدان النامية والمراكز المالية.

ألف - اكتساب المعارف التراكمية

- 1- المعلومات والمنتجات المعرفية ذات الصلة بتنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية
- 11- دأب الفريق العامل على إسناد أولوية عالية لتوافر المعارف المتعلقة باسترداد الموجودات وتكوين معارف في هذا المجال وإدارتها. وأبرز الفريق ضرورة تعميم الأدوات والمنتجات المعرفية على نطاق واسع، وضرورة أن ينظر المؤتمر أو الفريق في القيام بعمليات متابعة للتأكد من مدى فعالية وفائدة تلك الأدوات والمنتجات. وشُدّد على فائدة المنتجات المعرفية الحالية، بما في ذلك منتجات مبادرة "ستار"، في بناء القدرات الوطنية، وطلب إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أن يعد قائمة بتلك المنتجات وأن يكفل تعميمها على أوسع نطاق ممكن.
- 12- وفي هذا الصدد، نشر المكتب، منذ الاجتماع السابق للفريق العامل، عدة منتجات معرفية، من خلال قنوات من بينها مبادرة "ستار"، تهدف إلى النهوض بجهود الدول الأطراف الرامية إلى تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، وهو يواصل العمل على إعداد منتجات أخرى.
- 13- وواصل المكتب إعداد تقارير التنفيذ المواضيعية عن الفصل الخامس من الاتفاقية، وفقاً للقررتين 35 و44 من الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ. ويتضمن التقرير، الذي يصدر سنوياً، جميعاً لأهم المعلومات المتعلقة بالتجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات والملاحظات الواردة في الخلاصات الوافية وتقارير

الاستعراضات القطرية المنجزة في إطار الدورة الثانية للألية (للاطلاع على التقرير الأخير، انظر الوثيقة CAC/COSP/2021/6). وإضافة إلى ذلك، قدم المكتب إلى المؤتمر في دورته التاسعة إضافة إقليمية للتقرير المواضيعي تضمنت مزيداً من التحليلات بشأن تنفيذ الأحكام المتعلقة بالإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية على الصعيد الإقليمي (الفقرة 4 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية)، وتحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية)⁽¹⁾.

14- وإضافة إلى ذلك، يعمل المكتب حالياً على إعداد المنتجات المعرفية التالية بشأن هذا الموضوع:

(أ) ورقة تُبحث فيها المرحلة الأخيرة من عملية استرداد الموجودات، أي مرحلة إعادة الموجودات. وتهدف هذه الورقة إلى استبانة المسائل والاعتبارات الرئيسية التي يواجهها الممارسون في قضايا إعادة الموجودات. وسوف تُبرز الدروس المستفادة من تحليلات القضايا لتمكين الممارسين من الاستفادة من التجارب السابقة وتطبيق تلك الدروس على القضايا الجارية. وإضافة إلى ذلك، سنتناول الورقة المادة 57 من الاتفاقية بالتفصيل، وستسلط الضوء على متطلبات تطبيقها. وفي إطار إعداد هذا المنتج المعرفي، عقد المكتب مناقشة غير رسمية لفريق متخصص عبر الإنترنت. وكان الهدف من المناقشة هو تبادل المعلومات مع الخبراء في مجال إعادة الموجودات، وعرض ومناقشة الهدف المنشود من الورقة والمنهجية المتبعة فيها، والنظر في جوانب إعادة الموجودات التي ينبغي أن تشملها. ومن المتوقع أن تصدر الورقة في الربع الثالث من عام 2022؛

(ب) يجري المكتب، استجابة لقرار المؤتمر 7/9، دراسة متعمقة بشأن النظم القائمة والناشئة المتعلقة بشفافية معلومات الملكية النفعية في عدة بلدان. وستتضمن الدراسة بحثاً، يستند في المقام الأول إلى تحليل القضايا، لمختلف نظم الملكية النفعية القائمة في ولايات قضائية مختارة في عدة مناطق. وهي تهدف إلى التشجيع على إجراء مزيد من الحوار فيما بين البلدان بغية سن قوانين وسياسات أقوى من أجل ضمان شفافية معلومات الملكية النفعية، بسبل منها استبانة التحديات والممارسات الجيدة وتقديم التوصيات.

15- ونشر المكتب أيضاً منتجات معرفية خاصة بكل منطقة، مع مراعاة الاحتياجات الإقليمية. فعلى سبيل المثال، أعد المكتب، في سياق جنوب شرق أوروبا، ما يلي: (أ) خمسة أدلة قطرية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تهدف إلى دعم الممارسين في جهودهم الرامية إلى استرداد الموجودات؛ و(ب) ستة أدلة لأساليب العمل" موجهة للدول الأطراف التي تلتزم المساعدة من ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا ومقدونيا الشمالية، وكذلك من كوسوفو⁽²⁾، في مجال التعاون الدولي واسترداد الموجودات؛ و(ج) ستة أدلة لتدابير التصدي السريعة" لُخصت فيها الجوانب العملية لاسترداد الموجودات والتحقيقات المالية. وأصدر المكتب أيضاً تقريراً عن المصادر غير المستندة إلى إدانة في فييت نام، وتقريراً عن استرداد الموجودات والتعاون الدولي في إندونيسيا.

16- ومنذ الاجتماع السابق للفريق العامل، أصدرت مبادرة "ستار" المنتجات المعرفية التالية⁽³⁾:

(أ) في كانون الأول/ديسمبر 2021، خلال الدورة التاسعة للمؤتمر، أصدرت مبادرة "ستار" الدراسة المتعلقة بالأوامر بلا حدود: الإنفاذ المباشر لقرارات التقييد والمصادرة الأجنبية، وعنوانها *Orders without Borders: Direct Enforcement of Foreign Restraint and Confiscation Decisions*. وتقدم هذه الدراسة تحليلاً متعمقاً لمفهوم الإنفاذ المباشر لقرارات التقييد والمصادرة الأجنبية، بما في ذلك النهج القانونية القائمة والتحديات المتصلة بهذه الخطوة الحاسمة في عملية استرداد الموجودات. وهي تتضمن تحليلات

(1) CAC/COSP/2021/7.

(2) جميع الإشارات إلى كوسوفو الواردة في هذا التقرير ينبغي أن تُفهم في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

(3) يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل على الموقع الشبكي لمبادرة استرداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار").

311 ولاية قضائية ذات نظم قانونية مختلفة، وتقدم اقتراحات بشأن سلسلة من الخطوات العملية والممارسات الجيدة الرامية إلى استحداث آليات إنفاذ مباشرة أو تحسين القائم منها، إذا كانت موجودة بالفعل؛

(ب) في نيسان/أبريل 2022، أصدرت مبادرة "ستار" التقرير المتعلق بالتوقيعات للبيع: كيف تُستغل خدمات الوكالة عن شركات وهمية في إخفاء هوية المالكين المنتفعين، وعنوانه: Signatures for sale: how nominee services for shell companies are abused to conceal beneficial owners. ويتضمن التقرير تحليلات لمجموعة من الترتيبات المؤسسية المتصلة ببعض التي تتصرف بمقتضاها كيانات نائبة كوكيلة عن كيانات أصلية متحكمة في شركات وهمية. وهو يركز على أوجه إساءة استخدام ترتيبات الوكالة لتيسير الجرائم المالية عن طريق إخفاء هوية الكيانات المتحكمة في الشركات الوهمية، كما أنه يركز على السياسات الرامية إلى التصدي لمثل هذه التجاوزات. وفي الوقت الحاضر، تشكل ترتيبات الوكالة تهديدا، وفي الوقت نفسه، فرصة مهدورة لمقرري السياسات. ومن شأن تدعيم الضوابط التنظيمية لترتيبات الوكالة أن يعزز شفافية الشركات الوهمية، وأن يساعد على الحد من الجرائم المالية؛

(ج) في حزيران/يونيه 2022، أصدرت المبادرة، بالتعاون مع المركز العالمي للسياسات الضريبية في معهد القانون الضريبي النمساوي والدولي التابع لجامعة فيينا للاقتصاد والأعمال، منشورا يسلط الضوء على أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها من أجل مكافحة الفساد وغسل الأموال والجرائم الضريبية، بعنوان: Taxing Crime: A Whole-of-Government Approach to Fighting Corruption, Money Laundering and Tax Crimes. ويركز المنشور على فوائد التعاون بين السلطات الضريبية وأجهزة إنفاذ القانون العاملة في مجال منع التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من التهريب الضريبي والفساد وغسل الأموال وكشف هذه التدفقات واستردادها.

17- وإضافة إلى ذلك، ستصدر مبادرة "ستار" قريبا الدراسات التالية:

(أ) تقرير بشأن أوامر التحري عن الثروات المجهولة المصدر، بالتعاون مع المركز العالمي للسياسات الضريبية في جامعة فيينا للاقتصاد والأعمال؛

(ب) منشور بشأن تحديد هوية ضحايا الفساد والتعويض عن الأضرار الناجمة عن أفعال الفساد يكمل الوثيقة التي أعدتها الأمانة بشأن هذه المسألة (CAC/COSP/WG.2/2019/5)⁽⁴⁾، بالتعاون مع اللجنة الفرعية لاسترداد الموجودات التابعة لرابطة المحامين الدولية.

18- وواصلت مبادرة "ستار" نشر رسالتها الإخبارية الفصلية التي تقدم معلومات محدثة ومفصلة عن أنشطة مبادرة "ستار" ومنتجاتها المعرفية، وتسلط الضوء على المجالات المواضيعية المهمة والفعاليات المقبلة⁽⁵⁾. وقد صدرت ثماني عشرة إصدارا من النشرة الإخبارية منذ استهلالها. وتتاح استمارة الاشتراك في الرسالة الإخبارية وكذلك جميع إصداراتها السابقة على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار".

19- وقد أُعيد تصميم المكتبة القانونية، التي تشكل جزءا من منصة بوابة الأدوات والموارد المعرفية المتعلقة بمكافحة الفساد (بوابة "تراك") القائمة على شبكة الإنترنت والتابعة للمكتب، من أجل كفاءة نشر منتجات المكتب المعرفية المتصلة بتنفيذ الاتفاقية على أوسع نطاق. وأُعيد إطلاق البوابة الإلكترونية خلال الدورة التاسعة للمؤتمر، في كانون الأول/ديسمبر 2021، كمنفذ فريد للحصول على المعلومات المتعلقة بمنع الفساد والجريمة

(4) استرعى المؤتمر، في قراره 9/8، انتباه الدول الأطراف إلى الأعمال التي نُفذت بموجب القرار 2/6 الذي أُوعد فيه إلى الفريق العامل باستهلال عملية لاستبانة الممارسات الفضلى في تحديد هوية ضحايا الفساد ومعايير تعويضهم، وشجع الدول الأطراف على تقديم معلومات عن القوانين والممارسات القائمة بشأن تحديد هوية ضحايا الفساد وتعويضهم. وفي كانون الأول/ديسمبر 2020، عمم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مذكرة شفوية يدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن الممارسات الفضلى لتحديد هوية مختلف أنواع الضحايا وتعويضهم وفقا لأحكام الاتفاقية. وشكلت المعلومات الواردة ردا على المذكرة الشفوية أساسا للمنشور القادم.

(5) متاح على الرابط التالي: <https://star.worldbank.org>

الاقتصادية ومكافحتها. وكذلك سوف تُتاح التشريعات التي تُجمع من خلال آلية استعراض التنفيذ في قاعدة البيانات الخاصة بالتشريعات على بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك")⁽⁶⁾. ومن شأن الربط بين البوابتين "تراك" و"شيرلوك" أن يمكّن من إتاحة المعلومات التي يجمعها المكتب لجمهور أوسع على نحو أكثر شمولاً للجميع.

20- وإضافة إلى ذلك، يمكن الوصول إلى ما أُشير إليه أعلاه من منشورات خاصة بمبادرة "ستار" من خلال مكتبة الموارد المتاحة على الموقع الشبكي الجديد للمبادرة⁽⁷⁾. وتتضمن مكتبة الموارد مستودعا للموارد آخذاً في النمو بسرعة، يشمل كلا من منشورات مبادرة "ستار" والمواد الخارجية ذات الصلة المستمدة من الشركاء ومسارات العمل المتعددة الأطراف مثل مجموعة العشرين. وضُمّت هذه المنصة لاستضافة الموارد والمنشورات المتعلقة باسترداد الموجودات، لتتيح للوكالات والمنظمات والحكومات الأخرى فرصة تقديم المنتجات المعرفية ذات الصلة، مما يتيح للممارسين في مجال استرداد الموجودات من جميع أنحاء العالم الحصول على المعلومات في مكان واحد.

2- جمع معلومات عن التجارب العملية للدول في مجال إدارة الموجودات المجمّدة والمحجوزة والمصادرة، واستخدامها والتصرف فيها، وعن أفضل الممارسات في إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة

21- قرر المؤتمر، في قراره 1/8، أن يواصل الفريق العامل جمع المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات من الدول الأطراف، بهدف استكمال مشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمّدة والمحجوزة والمصادرة، وتحديث الدراسة التي تتناول إدارة الموجودات المحجوزة والمصادرة والتصرف فيها بصورة فعالة، المعنونة *Effective Management and Disposal of Seized and Confiscated Asset*⁽⁸⁾.

22- واستجابة لذلك، شرع المكتب في تحديث هذه الدراسة بوسائل منها إدراج الخبرات والممارسات الجيدة ذات الصلة المستمدة من طائفة أوسع من الولايات القضائية. وتحقيقاً لهذه الغاية، عمّم المكتب في نيسان/أبريل 2021 مذكرة شفوية يدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن تشريعاتها وسياساتها وممارساتها ومؤسساتها المتعلقة بإدارة الموجودات المجمّدة والمحجوزة والمصادرة، بما في ذلك التحديات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والتعليقات على الصيغة المنقحة لمشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة بشأن إدارة الموجودات المجمّدة والمحجوزة والمصادرة.

23- وفي الدورة التاسعة للمؤتمر، قدم المكتب معلومات محدثة عن الأعمال المتعلقة بإدارة الموجودات المجمّدة والمحجوزة والمصادرة، وملخصاً للمعلومات التي وردت من الدول الأطراف رداً على المذكرة الشفوية التي عمّمت في نيسان/أبريل 2021.

24- وسيواصل المكتب، من خلال قنوات من بينها مبادرة "ستار"، العمل على تحديث الدراسة وعلى تنقيح مشروع المبادئ التوجيهية غير الملزمة مع ورود المزيد من التعليقات من الدول الأطراف.

(6) بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك") هي مبادرة تهدف إلى تيسير تعميم المعلومات المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها، والإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب.

(7) في كانون الثاني/يناير 2021، بدأت مبادرة "ستار" تشغيل موقعها الشبكي الجديد (<https://star.worldbank.org>)، وهو بوابة حاسوبية تتيح الوصول إلى المعلومات المتعلقة بمبادرة "ستار" وعملها وإنجازاتها، فضلاً عن أقسام جديدة تحدد الخطوات المختلفة في عملية استرداد الموجودات.

(8) شجّع المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة على مواصلة تبادل الخبرات المتعلقة بإدارة الموجودات المجمّدة والمحجوزة والمصادرة واستبانة الممارسات الفضلى، حسب الاقتضاء وبالاعتماد على الموارد القائمة، والنظر في وضع مبادئ توجيهية غير ملزمة بشأن هذه المسألة.

3- جمع المعلومات عن قضايا استرداد الموجودات وإعادتها على الصعيد الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمّدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد القضايا وأنواعها

25- طلب المؤتمر، في قراره 2/9، إلى المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتنسيق مع مبادرة "ستار"، تعزيز وتوسيع نطاق جمع المعارف والبيانات العالمية بشأن استرداد الموجودات وإعادتها من خلال جمع وتبادل المعلومات عن التحديات والممارسات الجيدة، وكذلك عن حجم الموجودات المجمّدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة فيما يتعلق بجرائم الفساد، وعدد القضايا وأنواعها، حسب الاقتضاء، مع ضمان حماية البيانات الشخصية وحقوق الخصوصية، بالاستفادة من الجهود القائمة، في حدود الموارد المتاحة.

26- وعملا بذلك القرار والقرارين 1/8 و9/8⁽⁹⁾، قام المكتب ومبادرة "ستار" في عامي 2020 و2021 بجمع معلومات من خلال استبيان أرسل إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن مشاركتها في الجهود الدولية لاسترداد الموجودات. وفي الاستبيان، طُلب إلى السلطات أن تقدم معلومات عما قيّدته أو صادرت في ولاياتها القضائية من عائدات فساد الأجانب وأعادته إلى بلد آخر، وكذلك معلومات عن أي عائدات فساد تلقتها بلدانها من بلد آخر كانت تلك الموجودات محتجزة فيه. وجمعت أيضا معلومات من بلدان ييسر عمليات استرداد الموجودات بسبل أخرى، منها مثلا استهلال إجراءات قانونية لاسترداد عائدات الفساد في بلد ثالث أو القيام بدور الوسيط في تيسير عمليات إعادة الموجودات بين دولتين أخريين.

27- وأبلغ الفريق العامل بالنتائج في اجتماعه الرابع عشر، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (CAC/COSP/WG.2/2020/4)، وفي اجتماعه الخامس عشر، المعقود في أيلول/سبتمبر 2021. وأُنيت نتائج إضافية للمؤتمر في ورقة اجتماع أعدتها مبادرة "ستار" بشأن تحديد معالم عمليات استرداد الموجودات المسروقة وإعادتها على الصعيد الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، توفر نظرة ثاقبة على ممارسة إعادة عائدات الفساد عبر الحدود إلى بلدانها الأصلية على مدى السنوات العشر الماضية، بعنوان Mapping international recoveries and returns of stolen assets under UNCAC: an insight into the practice of cross-border repatriation of proceeds of corruption over the past 10 years (CAC/COSP/2021/CRP.12)، وتتضمن تحليلا لعمليات إعادة عائدات الفساد التي نُفذت بين عامي 2010 و2019.

28- وفي نيسان/أبريل 2022، أرسل المكتب مذكرة شفوية إضافية يدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن مشاركتها في عمليات إعادة الموجودات على الصعيد الدولي في عامي 2020 و2021، بما في ذلك عدد قضايا إعادة الموجودات والمبالغ المعادة والأطراف والموجودات المعنية.

(9) قرر المؤتمر، في قراره 1/8، أن يواصل الفريق العامل عمله من خلال جملة أمور منها مواصلة جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن التحديات والعوائق التي تواجه الدول الأطراف، وكذلك أفضل الممارسات في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، بغية اقتراح توصيات محتملة بشأن التنفيذ التام والفعال للفصل الخامس من الاتفاقية.

وطلب المؤتمر إلى الأمانة ودعا مبادرة "ستار"، في قراره 9/8، إلى أن تضطلع، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، بجمع المعلومات من الدول الأطراف بشأن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي فيما يخص الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمّدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة؛ ويتقدم تقرير عن النتائج إلى الفريق العامل في اجتماعه المقبل وإلى المؤتمر في دورته المقبلة، وتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات. وفي القرار نفسه، وجه المؤتمر طلبا إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار"، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، لمواصلة جمع المعلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة جملة أمور منها المعلومات المجموعة خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية لآلية استعراض التنفيذ والمعلومات التي تجمعها الأفرقة وحلقات النقاش والدراسات، وجمع معلومات من الدول الأطراف بشأن أكثر التحديات شيوعا في الإجراءات القضائية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، وتقديم تقرير تحليلي لئلا يُسترد به في تقديم المساعدة التقنية.

29- واستنادا إلى الردود الواردة من الدول الأطراف حتى تموز/يوليه 2022، أعد المكتب مذكرة (CAC/COSP/WG.2/2022/3) تتضمن شكلا محدثا ومكثفا من التحليل قُدم في ورقة الاجتماع المذكورة أعلاه (CAC/COSP/2021/CRP.12) لكي ينظر فيها الفريق العامل ولدعم المناقشة المواضيعية. وتقدم المذكرة لمحة عامة عن عمليات استرداد عائدات الجريمة وإعادتها على الصعيد الدولي، ورؤى متعمقة عن الحالة الراهنة للممارسات المتعلقة بالإعادة عبر الحدود.

4- جمع المعلومات عن الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها

30- شجع المؤتمر، في قراره 7/9 المعنون "تعزيز استخدام معلومات الملكية النفعية لتيسير استبانة عائدات الجريمة واستردادها وإعادتها"، الدول الأطراف على التطوع بتقديم أمثلة، بمساعدة من الأمانة، على الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، ومتطلبات إقرار الذمة المالية للمسؤولين العموميين، على أن تتجنب ازدواج العمل مع ذلك الذي تضطلع به المحافل الدولية الأخرى⁽¹⁰⁾.

31- وفي القرار نفسه، أهاب المؤتمر بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مبادرة "ستار"، أن يتيح في بوابة "تراك"، في حدود الموارد المتاحة، معلومات بشأن الدول الأطراف التي تتعهد سجلا أو آلية أخرى بشأن معلومات الملكية النفعية، وكذلك معلومات عن كيفية تقديم طلبات للحصول على هذه المعلومات.

32- وقد أبرز الفريق العامل مرارا أهمية دراسة التحديات المرتبطة بالحصول على معلومات عن الملكية النفعية والتغلب على تلك التحديات من أجل تعزيز استرداد الموجودات المسروقة، وطلب إلى الأمانة أن تواصل موافاة الفريق بمعلومات محدثة عن الأنشطة المقبلة في ذلك الصدد.

33- واستجابة لذلك، دعا المكتب الدول الأطراف، في مذكرة شفوية عمّمها في أيار/مايو 2022، إلى تقديم معلومات عن تشريعاتها وسياساتها وممارساتها ومؤسستها المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية، بما في ذلك السجلات والآليات القائمة لطلب هذه المعلومات.

34- واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأطراف والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة ورقة اجتماع (CAC/COSP/WG.2/2022/CRP.1) عن الممارسات الجيدة المتعلقة بتعزيز شفافية معلومات الملكية النفعية لتيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، بغية دعم المناقشة المواضيعية التي يجريها الفريق العامل بشأن هذه المسألة⁽¹¹⁾. وإضافة إلى ذلك، سوف يُستفاد من الردود في الدراسة المتعمقة المذكورة أعلاه بشأن النظم القائمة والناشئة المتعلقة بشفافية معلومات الملكية النفعية.

35- وإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب، من خلال مبادرة "ستار" وفي إطار جهوده الرامية إلى تطوير وتحديث أدوات لمساعدة الممارسين في مجال استرداد الموجودات على تتبع الأموال غير المشروعة الموجودة بالخارج، بتحديث وتوسيع نطاق أدلة الملكية النفعية الخاصة بكل بلد⁽¹²⁾، وهي أدلة موجهة إلى السلطات العمومية أو

(10) فيما يتعلق بهذه المسألة، التزمت الدول الأعضاء، في الفقرة 16 من الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي"، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، بجملة أمور منها وضع وتنفيذ التدابير اللازمة لجمع وتبادل المعلومات بشأن الملكية النفعية للشركات والهياكل القانونية وغيرهما من الآليات القانونية المعقدة، وبتعزيز قدرة السلطات المختصة في ذلك الصدد.

(11) قرر المؤتمر أيضا، في الفقرة 23 من قراره 7/9، أن يقوم الفريق العامل بتضمين خطة عمله للفترة 2022-2023 موضوع الممارسات الجيدة والتحديات المتعلقة بالملكية النفعية وكيف يمكنها أن تعزز وتيسر استرداد عائدات الجريمة وإعادتها بفعالية، مع مراعاة المادة 63 من الاتفاقية.

(12) متاحة على الرابط التالي: <https://star.worldbank.org>

أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين الذين يبحثون عن معلومات بشأن الكيانات القانونية المنشأة بموجب قوانين بلد آخر. وسيجري إعداد الأدلة أو تحديثها، حسب الاقتضاء، على أساس المعلومات التي تقدمها السلطات الوطنية، وستتاح على الموقع الشبكي لمبادرة "ستار" وبوابة "ترك" التابعة للمكتب.

5- أنشطة أخرى لجمع المعلومات

36- وفقا لما أُبلغ به الفريق العامل في اجتماعه السابق، أعد المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، استجابة لقرار المؤتمر 9/8⁽¹³⁾، ورقة تحليلية عن الآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة العائدات الإجرامية وإعادتها (CAC/COSP/WG.2/2021/CRP.1)، أخذت في الاعتبار أيضا الردود الواردة ردا على مذكرة شفوية عُصمت في شباط/فبراير 2021. وإضافة إلى ذلك، أُعدت وأُتيحت للمؤتمر مذكرة تحليلية بشأن هذا الموضوع، تراعي جملة أمور منها المناقشة المواضيعية ذات الصلة التي يجريها الفريق العامل (CAC/COSP/2021/14). وحدث المكتب أيضا قاعدة البيانات المتعلقة بالآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها⁽¹⁴⁾.

37- واستجابة للقرار 9/8⁽¹⁵⁾، عمّم المكتب أيضا، حسبما أُبلغ الفريق العامل، مذكرة شفوية يدعو فيها الدول الأطراف التي طبقت تدابير وفقا للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية إلى تقديم معلومات بشأن الإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية. واستنادا إلى الردود الواردة والبحوث الإضافية، أعدت الأمانة مذكرة تحليلية بشأن هذا الموضوع (CAC/COSP/WG.2/2021/4). وإضافة إلى ذلك، أُعدت وأُتيحت للمؤتمر مذكرة تحليلية بشأن هذا الموضوع (CAC/COSP/2021/15) تراعي أيضا جملة أمور منها المناقشة المواضيعية ذات الصلة التي يجريها الفريق العامل.

باء - بناء الثقة بين الدول الطالبة والدول المتلقية لطلبات

1- السلطات المركزية والشبكات

السلطات المركزية

38- حثّ المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على كفالة تحديث المعلومات المقدمة عن سلطاتها المركزية والمختصة وفقا للفقرة 13 من المادة 46 من الاتفاقية، من أجل تعزيز الحوار بشأن المساعدة القانونية المتبادلة.

39- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تدعو الدول الأطراف التي لم تعين بعد سلطاتها المركزية المعنية بالمساعدة القانونية المتبادلة إلى أن تفعل ذلك. ووجّه المؤتمر طلبا مماثلا إلى جميع الدول الأطراف.

40- وأُتيح الدليل الإلكتروني للسلطات الوطنية المختصة المعنية، بما فيها السلطات المركزية المسؤولة عن المساعدة القانونية المتبادلة وجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات، على الرابط الشبكي

(13) وجه المؤتمر في قراره 9/8 طلبا إلى الأمانة ودعوة إلى مبادرة "ستار" للقيام، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، بجملة أمور منها مواصلة تعهد وتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات، ولا سيما فيما يتعلق بالآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقا للاتفاقية، وتقديم تحديثات منتظمة في هذا الشأن إلى الفريق العامل، ودراسة كيف يمكن أن يؤدي استخدام الآليات القانونية البديلة والحلول دون محاكمة، بما فيها التسويات، المتعلقة بمصادرة عائدات إجرامية وإعادتها، وفقا للاتفاقية، مع مراعاة ما يُقدّم من معلومات قائمة ذات صلة، إلى تحسين فعالية تطبيق الفصل الخامس من الاتفاقية.

(14) متاحة على الموقع الشبكي للفريق العامل.

(15) أوعز المؤتمر في قراره 9/8 إلى الفريق العامل أن يجمع معلومات عن التحديات المطروحة والممارسات الجيدة والدروس المستفادة والإجراءات التي تتيح مصادرة عائدات الفساد دون صدور إدانة جنائية من الدول الأطراف التي طبقت هذه التدابير وفقا للفقرة 1 (ج) من المادة 54 من الاتفاقية.

<https://sherloc.unodc.org/cld/v3/sherloc/cna/index.aspx>. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل عن المعلومات المتاحة في الدليل في المذكرة التي أعدتها الأمانة من أجل اجتماع الخبراء الحكومي الدولي المفتوح المشاركة الحادي عشر لتعزيز التعاون الدولي في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الولايات المنوطة باجتماع الخبراء⁽¹⁶⁾.

الشبكات

41- واصل المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومبادرة "ستار" دعمهما لتعزيز الشبكات الإقليمية العاملة في مجال استرداد الموجودات ومصادرتها، بما في ذلك شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وعلى غرار النموذج نفسه، شبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وشبكة منطقة الكاريبي، وشبكة شرق أفريقيا، وشبكة الجنوب الأفريقي، وشبكة غرب أفريقيا، وما يوجد منها في غرب ووسط آسيا، والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال في أمريكا الجنوبية.

42- وقد نمت شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التابعة للمكتب نموا سريعا منذ تشييدها رسميا في 3 حزيران/يونيه 2021. وحتى 9 آب/أغسطس 2022، ضمت الشبكة 112 سلطة من تلك السلطات من 63 دولة طرفا في الاتفاقية ومراقبا واحدا. وفي إطار متابعة المقررات المعتمدة خلال الجلستين العامتين الأولى والثانية للشبكة، أنشئت قناة آمنة للاتصال السري بين الأعضاء. وواصلت الشبكة إتاحة الفرص لأعضائها للالتقاء والتواصل، وضمان التأزر مع المنظمات والشبكات والهيئات الأخرى، بما في ذلك مبادرة "ستار"، والمركز الدولي لاسترداد الموجودات التابع لمعهد بازل للحكومة، والشبكة العالمية لجهات التنسيق المعنية باسترداد الموجودات، المشتركة بين الإنترنت ومبادرة "ستار"، والشبكات الإقليمية العاملة في مجال استرداد الموجودات. وخلال الجلسة العامة الثانية للشبكة، التي عُقدت في الفترة من 28 إلى 30 حزيران/يونيه 2022، نُظمت حلقة نقاش بشأن الدروس المستفادة من الشبكات والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى العاملة في مجال مكافحة الفساد⁽¹⁷⁾.

2- التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد

43- شجّع المؤتمر، في قراره 9/8، الدول الأطراف على أن تنتظر في اغتنام فرص التعاون السانحة من خلال شبكات الممارسين القائمة، مثل جهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات في إطار الاتفاقية، ومبادرة الشبكة العالمية لجهات التنسيق، وشبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، والاستفادة من المعلومات المقّمة على صعيد وحدات الاستخبارات المالية، في سياق تقديم طلبات لتبادل المساعدة القانونية.

44- وأوصى الفريق العامل بتوطيد أواصر التعاون بين وحدات الاستخبارات المالية وأجهزة مكافحة الفساد والسلطات المركزية المسؤولة عن تبادل المساعدة القانونية على الصعيدين الوطني والدولي، كما أوصى باستكشاف سبل زيادة التعاون مع الشبكات والمؤسسات القائمة، مثل مجموعة إيغمنت لوحدات الاستخبارات المالية.

45- وقد تشاور المكتب مع ممثلي شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات ومجموعة إيغمنت في عملية إنشاء شبكة العمليات العالمية. وواصل المكتب المشاركة في أنشطة مجموعة إيغمنت.

(16) CAC/COSP/EG.1/2022/2.

(17) يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد على الرابط

<https://globenetwork.unodc.org/>

وفي كانون الثاني/يناير 2022، شاركت مبادرة "ستار" في اجتماع فريق مجموعة إيغومنت العامل، وقدمت إحاطة عن عمل المبادرة.

46- وواصلت مبادرة "ستار" والبرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة العمل مع وحدات الاستخبارات المالية لمساعدتها في الانضمام إلى مجموعة إيغومنت وتنفيذ معاييرها في مجال تبادل المعلومات بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واشتمل ذلك العمل أيضا على تعزيز التعاون بين الوكالات، مع تسليط الضوء على أهمية هذا التعاون في نجاح نظم مكافحة الفساد، ومكافحة غسل الأموال، ومكافحة تمويل الإرهاب. وفي الجلسات العامة لمجموعة إيغومنت، ما برحت مبادرة "ستار" تمنح جائزة "ستار" لأفضل قضية" لوحدات الاستخبارات المالية لنجاحها في استرداد الموجودات في قضايا الفساد.

47- وعمل المكتب بشكل وثيق مع الرابطة الدولية لسلطات مكافحة الفساد ودعم أنشطتها، كما شارك في لجنها التنفيذية.

3- تشجيع الحوار وإزالة الحواجز التي تعيق استرداد الموجودات

48- شدّد الفريق العامل على ضرورة أن تواصل الأمانة تعزيز جهودها الرامية إلى تشجيع الحوار بين الدول المقدمة للطلبات والدول المتلقية لها، وبناء الثقة، وتعزيز الإرادة السياسية وتوطيدها ضمانا لاسترداد الموجودات، في عملها مع المنظمات الحكومية الدولية الأخرى وفي سياق مجموعة العشرين وفي عملها مع جهات أخرى.

49- وأهاب المؤتمر، في قراره 3/9، بالدول الأطراف أن تعمل، وفقا للمبادئ الأساسية لنظمها القانونية، على تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي فيما بين الهيئات المشاركة في جهود منع الفساد ومكافحته، وأن تقدم بعضها إلى بعض المساعدة القانونية الفعالة دون إبطاء، وأن تتخذ خطوات جادة من أجل تيسير التعاون الفعال وإزالة الحواجز، بما يتماشى مع المادة 46 من الاتفاقية.

50- وحث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 1/8، على النظر، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية لقوانينها المحلية ويتسق مع الاتفاقية، في إنشاء أو مواصلة تطوير التعاون بين الوكالات أو بين الأجهزة الحكومية الدولية في استبانة عائدات الجريمة وتعقبها وتجميدها وحجزها ومصادرتها وإعادتها، مما سيمكّن الدول الأطراف من تحسين عملية كشف وردع ومنع الفساد. وفي القرار نفسه، شجّع المؤتمر الدول الأطراف على إزالة العقبات التي تحول دون تنفيذ التدابير المتعلقة باسترداد الموجودات، خصوصا عن طريق تبسيط إجراءاتها القانونية، عند الاقتضاء ووفقا لقوانينها المحلية، ومنع إساءة استخدام هذه الإجراءات.

51- وحث المؤتمر، في قراره 9/8، جميع الدول الأطراف على التعاون، وفقا للاتفاقية، على استرداد عائدات الجريمة، على الصعيد الداخلي والخارجي، وإبداء التزام قوي بضمان إعادة الموجودات المصادرة، وفقا للمادة 57 من الاتفاقية. وشجّع أيضا الدول الأطراف على أن تراعي، وفقا لقوانينها المحلية وبما يتماشى مع الأولويات المحلية، خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في استخدام الموجودات المعادة⁽¹⁸⁾.

(18) شجّع المؤتمر، في قراره 1/7، الدول الأطراف على الاستفادة التامة من إمكانية إبرام اتفاقات أو ترتيبات متفق عليها من أجل إعادة الممتلكات المصادرة أو التصرف فيها نهائيا عملا بالفقرة 5 من المادة 57 من الاتفاقية، وعلى مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استخدام وإدارة الموجودات المستردة مع الاحترام التام لمبادئ تساوي الدول في السيادة والمحافظة على سلامة أراضيها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، تماشيا مع أحكام المادة 4 من الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، أهاب بالدول الأطراف أن تواصل تبادل الممارسات الفضلى والمعلومات الدقيقة عن التجارب الناجحة للتعاون فيما بينها في تنفيذ الأحكام ذات الصلة باسترداد الموجودات من الاتفاقية. وطلب إلى الأمانة أيضا أن تواصل جمع المعلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الفساد، بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول

52- وفي هذا الصدد، قدم المكتب في وقت سابق تقريرين عن اجتماعين لفريقي خبراء عقدتهما حكومتا إثيوبيا وسويسرا والمكتب في أديس أبابا في شباط/فبراير 2017 وأيار/مايو 2019. وركز الاجتماع الأول على إدارة الموجودات المسروقة المستردة والمعادة والتصرف فيها، بما في ذلك دعماً للتنمية المستدامة، وجمع لأول مرة بين ممارسين في مجال استرداد الموجودات وخبراء في مجال تمويل التنمية. وركز الاجتماع الثاني على إعادة الموجودات المسروقة، وتحليل القضايا الناجحة في مجال إعادة الموجودات، واستبانة الاتجاهات والتطورات، ومن ثم استبانة العقبات المشتركة أمام التعاون الدولي في إعادة الموجودات، وإيجاد أساليب مبتكرة للتغلب عليها. وناقش الاجتماع أيضاً سبل ضمان الشفافية والمساءلة في عمليات إعادة الموجودات، والممارسات الجيدة التي يتعين على الدول الأطراف مراعاتها عند التعامل مع قضايا إعادة الموجودات والتصرف فيها. وفي أعقاب هذين الاجتماعين للخبراء، تجري حالياً مناقشات بشأن تنظيم اجتماع الخبراء المقبل الذي سيركز على إعادة الموجودات وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، والمزمع عقده في الربع الثالث من عام 2022.

53- وواصل المكتب مشاركته الفعالة في عدد من المحافل الدولية من أجل مواصلة الحوار بشأن استرداد الموجودات. فقد واصل المكتب مثلاً، بصفته مراقباً في اجتماعات الفريق العامل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، إنكاء الوعي بشأن الحاجة إلى ضمان تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً، مع التأكيد على أهمية أحكامها المتعلقة باسترداد الموجودات. وساعد المكتب في إعداد خطة عمل مجموعة العشرين للفترة 2022-2024 وما زال يدعم تنفيذها. وإضافة إلى ذلك، اشترك المكتب مع مبادرة "ستار" في دعم أعمال فرقة عمل الحراس (gatekeeper task force)، وهي فرقة عمل شاملة لعدة قطاعات مكوّنة من قادة الصناعة شكّلتها مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الفساد التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي ومجلس المستقبل العالمي المعني بالشفافية ومكافحة الفساد. وفي عام 2021، وضعت فرقة العمل إطاراً موحداً للتنظيم الذاتي والعمل الجماعي عبر جميع القطاعات المعنية بالحراسة.

54- وقدم المكتب ومبادرة "ستار" الخبرة وتبادلاً المعارف بشأن استرداد الموجودات في طائفة واسعة من الاجتماعات والمؤتمرات. فعلى سبيل المثال، قام المكتب ومبادرة "ستار" بما يلي:

(أ) المشاركة في تنظيم الحلقة الدراسية الحادية عشرة في لوزان بشأن استرداد الموجودات، التي تناولت تعزيز التعاون في مجال استرداد الموجودات واستكشاف الإمكانيات الكامنة لمشاركة القطاع الخاص والتعاون بين القطاعين العام والخاص؛

(ب) المشاركة في الحوار الافتراضي الثاني بين المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ورابطة المدعين العامين الإيبيرية-الأمريكية بشأن التدفقات المالية غير المشروعة الكامنة وراء الفساد؛

(ج) المشاركة كمناظرين في فعالية نظّمها الصندوق العالمي للحياة البرية بشأن استهداف الفساد في مجال الموارد الطبيعية، تناولت الإمكانيات الكامنة لتوخي الشفافية في الملكية النفعية وآثارها على الموارد الطبيعية؛

(د) المشاركة كمتكلمين في المنتدى الدولي المعني بالحكم الفاسد والتدفقات المالية غير المشروعة، الذي استضافه المكتب الوطني لمكافحة الفساد في أوكرانيا، والذي تناول تزايد استخدام العملات المشفرة في أعمال الفساد، والتحديات المطروحة والفرص المتاحة في تجربة أوكرانيا في مجال تتبع الموجودات وتجميدها واستردادها وإدارتها؛

(هـ) المشاركة بتقديم عرض إيضاحي بشأن استخدام إقرارات الذمة المالية للحد من الفساد في منتدى معقود في شكل هجين نظمته الهيئة العامة لمكافحة الفساد في الكويت (نزهة) بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد؛

الأطراف ومع مراعاة جملة أمور منها المعلومات التي تُجمع من خلال آلية استعراض التنفيذ وحلقات النقاش والدراسات، وشجع الدول الأطراف على أن تتيح على نطاق واسع المعلومات المتعلقة بهذا الشأن، من أجل تبادل الممارسات الجيدة.

(و) عرض المنشور الجديد الذي أصدرته مبادرة "ستار" بشأن التحليل الآلي للمخاطر المتعلقة بإقرارات الذمة في اجتماع عقده جماعة الممارسين المعنيين بمنع الفساد التابعة للمفوضية الأسترالية المعنية بالنزاهة في مجال إنفاذ القانون؛

(ز) تقديم عرض إيضاحي عن الأنماط والمخاطر الشائعة لتجاوزات الشركات الوهمية والنتائج المستخلصة من التقرير الجديد لمبادرة "ستار" المعنون Signatures for Sale في حلقة دراسية شبكية دولية بشأن الملكية النفعية نظمتها وحدة الاستخبارات المالية في إكوادور، والفريق العامل المعني بالمساعدة التقنية والتدريب التابع لمجموعة إيغمونت، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية.

55- وإضافة إلى ذلك، شارك المكتب ومبادرة "ستار" في اجتماعات مختلفة تتعلق بغسل الأموال من أجل تعزيز التنسيق بشأن استرداد الموجودات.

56- وطوال الفترة من عام 2020 إلى عام 2022، قدمت مبادرة "ستار" الدعم وشاركت بنشاط في عملية استعراض وتقيح توصية فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية رقم 24 بشأن الشفافية والملكية النفعية للشخصيات الاعتبارية. وفي آذار/مارس 2022، اعتمدت الجلسة العامة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، لأول مرة منذ عام 2012، تغييرات في قواعدها المتعلقة بالملكية النفعية. وتهدف هذه التغييرات إلى التصدي لأوجه الضعف التي تعترض التنفيذ وتقليل مخاطر استغلال الشخصيات الاعتبارية في أفعال إجرامية. وشارك خبراء من مبادرة "ستار" والمكتب في فريق صياغة صغير يضم ممثلين عن أعضاء فرقة العمل ومراقبين مكلفين بتقيح التوجيهات المتعلقة بشفافية الملكية النفعية للشخصيات الاعتبارية، وساهموا إسهاما كبيرا في عدة أقسام، منها الأقسام المتعلقة بالاعتبات، وتقييمات المخاطر، والشخصيات الاعتبارية الأجنبية، ومخاطر المديرين والمساهمين بالوكالة، والتعاون الدولي.

57- وعلاوة على ذلك، نظم المكتب ومبادرة "ستار" وشركاء مختلفين فعالية خاصة مدتها يوم واحد بشأن استرداد الموجودات خلال الدورة التاسعة للمؤتمر. وتُظمت هذه الفعالية في شكل هجين أتاح المشاركة على نطاق واسع بالحضور الشخصي وعبر الإنترنت، وتضمنت ست حلقات نقاش بشأن المواضيع التالية: (أ) "الحالة الراهنة لاسترداد الموجودات"؛ و(ب) "أوامر بلا حدود: الإنفاذ المباشر لقرارات التقييد والمصادرة الأجنبية"؛ و(ج) "البيانات والشفافية في استرداد الموجودات وإعادةتها"؛ و(د) "إنهاء لعبة الشركات الوهمية: لماذا تعتمد مكافحة الفساد وملاحقة الأموال القذرة على شفافية الملكية النفعية على الصعيد العالمي"؛ و(هـ) "المثول كضحية للفساد والأضرار"؛ و(و) "العبء المرهق للفساد: كيف يمكن لسلطات مكافحة الفساد والسلطات الضريبية أن تعمل معا؟".

4- المساعدة التقنية والتدريب وبناء القدرات

58- حث المؤتمر الدول الأطراف، في قراره 3/6، على أن تكفل وجود أطر قانونية ومؤسسية وافية لديها من أجل ملاحقة مرتكبي جرائم الفساد قضائيا، وكشف عمليات الاحتياز والتحويل غير المشروعة للموجودات المتأتية من الفساد، والتماس التعاون القانوني الدولي وتقديمه، بما في ذلك المساعدة القانونية المتبادلة، لضمان وجود آليات مناسبة لاسترداد ما يُستبان من عائدات للفساد من خلال مصادرتها، وإنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية المستندة إلى إدانة وغير المستندة إلى إدانة، وفقا لمقتضيات الاتفاقية، ولضمان إنفاذ تلك الأطر، وشجّع على تقديم مساعدة تقنية في هذا الشأن.

59- ووجه المؤتمر في قراره 1/7 طلبا إلى المكتب ودعوة إلى مبادرة "ستار" لمواصلة تقديم وإعداد مبادرات لبناء القدرات في مجال استرداد الموجودات، بما في ذلك توفير منتجات معرفية وأدوات تقنية في هذا الشأن،

بناء على الطلب ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، من أجل تلبية الاحتياجات المطلوبة من المساعدة التقنية المستبانة أثناء الاستعراضات القطرية.

60- وطلب المؤتمر، في قراره 7/9، إلى المكتب أن يواصل تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات والدعم المادي إلى الدول الأعضاء، بناء على طلبها، وفقاً لاحتياجاتها وأولوياتها، فيما يتعلق بإنشاء وتنفيذ نظام محلي لمعلومات الملكية النفعية من أجل تيسير استرداد عائدات الجريمة وإعادتها.

61- وسلط الفريق العامل الضوء على وجود طلب شديد على المساعدة التقنية من أجل تنفيذ أحكام الفصل الخامس من الاتفاقية، وخصوصاً على الخدمات الاستشارية القانونية، كما أبرز الحاجة إلى اتباع نهج مصممة وفق الاحتياجات المطلوبة. وشدد الفريق على أهمية تزويد المسؤولين والاختصاصيين الممارسين بأشكال من المساعدة التقنية، في مجال المساعدة القانونية المتبادلة، لتمكينهم من كتابة الطلبات والرد على الطلبات التي يتلقونها.

62- وسلط الفريق العامل الضوء أيضاً على أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها المكتب ومبادرة "ستار" من أجل تحسين القدرات الوطنية في مجال استرداد الموجودات. وإضافة إلى ذلك، أكد الفريق العامل أهمية تدعيم قدرات المشرّعين وموظفي إنفاذ القانون والقضاة وأعضاء النيابة العامة بشأن المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات، وشدد على الحاجة إلى تدريب متخصص وأنشطة لبناء القدرات، وعلى أهمية توفير موارد كافية للمكتب ولسائر مقدمي المساعدة ذوي الصلة. كما شجّع الفريق العامل المكتب على أن يضيف إلى ما ينفذه من أنشطة تنظيم للحلقات الدراسية والدورات التدريبية، تنظيم دورات تدريبية تستخدم تكنولوجيات مبتكرة، مثل برامج التعلّم الإلكتروني.

63- وأوصى الفريق العامل بتعزيز المساعدة التقنية فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وبأن يسعى المكتب إلى إقامة مزيد من الشراكات مع سائر المنظمات والهيئات المعنية في مجال المسائل المتعلقة باسترداد الموجودات وتنسيق المزيد من أنشطة المساعدة التقنية معها في هذا الشأن، وطلب إلى الأمانة أن تُرَوِّج لسبُل ووسائل من شأنها أن تتيح للدول الأعضاء طلب المساعدة التقنية من خلال مبادرة "ستار" على الصعيدين الوطني والإقليمي.

64- وأوصى الفريق العامل الدول الأطراف أيضاً بأن تنظر في اعتماد نهج قائم على منهج دراسي في تنظيم برامج المساعدة التقنية، مع مراعاة التنسيق على الصعيد الإقليمي ضمناً لاستخدام الموارد المتاحة المحدودة على أنجع نحو ممكن.

65- وواظب المكتب على تلبية طلبات المساعدة التقنية الواردة من الدول الأطراف، بغية تدعيم قدرتها على تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية ومشاركتها الكاملة في عمل آلية استعراض التنفيذ، وخصوصاً منذ بدء الدورة الثانية للألية. ومن أجل تعزيز الدعم المقدم على الصعيد الإقليمي، يعكف المكتب حالياً على إنشاء مراكز إقليمية لمكافحة الفساد لتقريب الخبرات الفنية إلى المستفيدين منها.

66- وفي عام 2021، قدّم المكتب عبر قنوات منها مبادرة "ستار"، مساعدات تقنية إلى 18 بلداً، منها 9 بلدان تعمل على إجراء إصلاحات تشريعية. وخلال تلك الفترة، اعتمدت خمس دول أطراف قوانين جديدة أو تعديلات متعلقة باسترداد الموجودات، وتلقت دولتان دعماً في مجال تحسين عمليات التنسيق على الصعيد المحلي، وتلقت خمس دول مساعدة في تحسين التعاون الدولي على معالجة قضايا استرداد الموجودات. وإضافة إلى ذلك، تلقى أكثر من 1 800 من المهنيين في جميع أنحاء العالم تدريباً في مجال استرداد الموجودات. وترد معلومات إضافية عن العمل القطري لمبادرة "ستار" في تقريرها السنوي لعام 2021 ورسائلها الإخبارية الفصلية⁽¹⁹⁾.

(19) متاحة على الرابط التالي: <https://star.worldbank.org>.

67- وعلاوة على ذلك، شرع المكتب ومبادرة "ستار" في تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية، بناء على طلبها، فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية والتنظيمية لأطر الملكية النفعية في بلدانها. وتهدف هذه الأنشطة إلى معالجة الثغرات ومواطن الضعف في الأطر التشريعية المتعلقة بجمع معلومات الملكية النفعية والاحتفاظ بها وتخزينها وإتاحة الوصول إليها، ومعالجة الثغرات في فهم البلدان للمخاطر ذات الصلة.

ثالثاً - متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد

68- اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي، المعقودة في نيويورك من 2 إلى 4 حزيران/يونيه 2021، الإعلان السياسي المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي". وهو يشمل جميع جوانب منع الفساد ومكافحته والنهوض بجدول أعمال مكافحة الفساد، ويتضمن قسماً خاصاً عن استرداد الموجودات، يتناول عدة مجالات مشمولة بولاية الفريق العامل ومواضيع هذه الوثيقة.

69- وفي الإعلان السياسي، أكدت الدول الأعضاء أن استرداد الموجودات هو أحد الأغراض الرئيسية للاتفاقية ومبدأ أساسي يسهم في تعزيز التنمية المستدامة. وسلّمت الدول الأعضاء بالحاجة إلى إقامة تعاون دولي فعال وكفؤ وسريع الاستجابة في استرداد الموجودات وإعادتها. وبالإضافة إلى ذلك، أبرزت الدول الأعضاء التزامها بتعزيز تبادل المعلومات وقدرات السلطات المركزية وخبراء استرداد الموجودات، وأقرت بأهمية تدابير الاسترداد المباشر والتعاون الدولي مثل آليات المصادرة المستندة إلى إدانة وغير المستندة إلى إدانة.

70- وطلب المؤتمر، في قراره 2/9 المعنون "التزامنا المشترك بالعمل بفعالية على التصدي للتحديات وتنفيذ التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي: متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد"، إلى المكتب أن ينشئ ويتعهد في بوابة "ترك" جهة لإيداع جميع المساهمات المقدمة على أساس طوعي من الدول الأطراف بشأن تنفيذ الاتفاقية والإعلان السياسي الذي اعتمدهت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية من أجل مكافحة الفساد، من قبيل الممارسات الجيدة والتقدم المحرز بشأن استخدام آليات التعاون الدولي بموجب الاتفاقية.

71- وفي تموز/يوليه 2022، عمّم المكتب مذكرة شفوية يدعو فيها الدول الأطراف إلى تقديم معلومات عن التدابير المتخذة لتنفيذ الاتفاقية والوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان السياسي. وسيتولى المكتب تحليل الردود وتزويد الفريق العامل بمعلومات محدثة عما يتوصل إليه من نتائج.

رابعاً - الإبلاغ والمتابعة

72- لعل الفريق العامل يود أن ينظر في تقديم مزيد من الإرشادات بشأن ما يلي:

(أ) سبل التصدي للتحديات والعقبات القائمة التي تعترض استرداد الموجودات، وتعزيز تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية؛

(ب) المواضيع الهامة التي يجدر التعمق في بحثها وإعداد المبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة والمنتجات المعرفية وسائر الأدوات التي من شأنها أن تحسن تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية؛

(ج) الدور الذي يمكن أن يضطلع به المكتب، عبر قنوات منها مبادرة "ستار"، في تيسير التعاون الدولي في مجال استرداد الموجودات، وذلك من خلال إنشاء منتديات لبناء الثقة بين الدول الطالبة والدول متلقية الطلبات، وإقامة وسائل اتصال ثنائية وقنوات اتصال مؤمّنة وبناء القدرات في هذا المجال؛

(د) دور المكتب في تقديم المساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي، من خلال قنوات مختلفة منها المراكز الإقليمية الجديدة لمكافحة الفساد، وفي النظر في أفضل السبل الكفيلة بتلبية الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات وغيرها، وذلك لضمان أن تغطي الدول الأطراف، التي هي في حاجة إلى الخبرات والمساعدات، فرصة الاستفادة منها في الوقت المناسب وبطريقة فعالة؛

(هـ) الإجراءات الملموسة لدعم تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي المعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد؛

(و) الدور الذي يمكن أن تضطلع به شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد في تيسير التعاون الدولي على استرداد الموجودات، وتشجيع الدول التي لم تتضمن بعد إلى الشبكة على أن تنظر في القيام بذلك.

73- ولعل الفريق العامل يود أيضا أن يواصل تشجيع الدول الأطراف على الاستفادة من الاستعراضات التي سوف تخضع لها في إطار دورة الاستعراض الثانية لتعزيز تنفيذها الفصل الخامس من الاتفاقية، ومواصلة متابعة الملاحظات المتصلة باسترداد الموجودات المنبثقة عن الاستعراضات، وطلب المساعدة التقنية للتصدي لأي تحديات مستبانة.